

الرافد في علم الأصول

[36] العلم والعلمي، فأثار الشيخ حركة تنهج الاعتدال والتوسط بين هاتين المدرستين، وهي المدرسة التي تعتمد على الأدلة القطعية العقلية من جهة وهي المندرجة تحت عنوان القطع والأدلة الظنية السمعية من جهة أخرى وهي المندرجة تحت عنوان الظن، والرجوع عند فقههما للأصل العملي المجعول وظيفته عند الشك. وثانياً: إن المكلف يشعر في أعماق وجدانه بالحاجة للتأمين من عقوبة ترك التكاليف الواقعية فهدفه المنشود هو حصول الأمن المذكور، وطرق التأمين بحسب التقسيم الوجداني ثلاثة: 1 - ما هو علة تامة لحصول الأمن وهو القطع. 2 - ما هو مقتضى الحصول الأمن النفسي وهو الظن. 3 - ما هو فاقده للعلة التامة والاقتضاء وهو الشك فتحتاج طريقته للتأمين للرجوع إلى القطع وهو الطريق الأول. والخلاصة أن أمثال هذه المبررات ساعدت الشيخ على اختيار التصنيف الثلاثي. الاعتراض الثاني على منهج القدماء: ما طرحه المحقق الإصفهاني (قده) حول التوسع الأصولي في مباحث الألفاظ (1)، ونحن نعرضه بنحو أعمق وأشمل، فنقول: إن ما يرتبط من البحوث بعالم الألفاظ نزر ضئيل جداً، كقولنا هل أن صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب، وهل أن صيغة النهي ظاهرة في الحرمة، وبعض بحوث المفاهيم والعام والخاص والمطلق والمقيد، ولكن معظم الأبحاث التي وضعها القدماء في مباحث الألفاظ لا ربط لها بذلك، فمثلاً بحث انقسام الحكم للتكليفي والوضعي وانقسام الواجب للواجب التوصلي _____ (1) أصول الفقه للمظفر 1: 7 - 8، بحث في الأصول للمحقق الإصفهاني: 22. (*)